برئاسة وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي للجانب الكويتي

الكويت تشارك في اجتماع لجنتي وكلاء وزارات المالية وكبار المسؤولين لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي خلال ترؤسها الاجتماع الـ 16 للجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

عقدت لجنة وكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس اجتماعها السادس والسبعين، وذلك عبر الاتصال المرئي، وذلك في إطار التحضير للاجتماع السادس والعشرين بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي.

كما عقدت لجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية أمس اجتماعها السادس عشر، وذلك تحضيرا للاجتماع العاشر للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.

وترأس الاجتماعين يوسف عبدالله الحمود وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشؤون المالية بمملكة البحرين، فيما ترأست الجانب الكويتي وكيلة وزارة المالية أسيل المنيفي، وبمشاركة عدد من المسؤولين في وزارة المالية.

وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المالية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين دول مجلس التعاون، من أبرزها نتائج اجتماعات لجنة محافظي البنوك المركزية، واستكمال متطلبات قيام الاتحاد الجمركي، ونتائج اجتماعات لجنة رؤساء ومديري الإدارات الضريبية، وإضافة إلى استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة لتحقيق متطلبات المواطنة الخليجية بين دول مجلس التعاون.

كما استعرض الاجتماع مستجدات برنامج تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس، ومستجدات سير مفاوضات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الأخرى، ومتابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الخامس والعشرين بعد المئة للجنة التعاون المالي والاقتصادي، إلى جانب بحث عدد من المواضيع المتعلقة بتعزيز التكامل المالي والاقتصادي بين دول المجلس.

وقد أبدى الوكلاء توافقهم حول مجمل الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، والتأكيد على حرص دول المجلس على ترسيخ التعاون المالي والاقتصادي وتعزيز الروابط المشتركة، انسجاما مع تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس نحو تحقيق مزيد من التكامل في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وخلال اجتماع لجنة كبار المسؤولين في هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية الـ16 تم استعراض تقرير بشأن تنفيذ قرارات وتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في لقائهم التشاوري التاسع عشر للمجلس الأعلى، إلى جانب مناقشة النظام الداخلي لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، ومستجدات التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تحقيق وتنفيذ الرؤى الاقتصادية في دول المجلس.

كما بحث الاجتماع عددا من المواضيع المتعلقة بالشأن الاقتصادي والتنموي على مستوى دول المجلس، والسياسات والإجراءات التي اتخذتها دول المجلس لمواجهة الآثار الاقتصادية للعدوان الإيراني، بالاضافة إلى بحث خارطة الطريق للمبادرات والمشاريع لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

بالتعاون مع هيئة السياحة التشيكية

«الجزيرة» تطلق رحلات مباشرة إلى «براغ» لأول مرة خلال موسم الشتاء

باراثان باسوباثي وباربرا أنديلوفا

أعلنت طيران الجزيرة، شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عن تعاونها مع هيئة السياحة التشيكية (CzechTourism) لإطلاق باقات السفر المباشرة من الكويت إلى براغ للمرة الأولى خلال موسم الشتاء، وذلك لمنح المسافرين فرصة جديدة لاستكشاف العاصمة التشيكية خلال أحد أجمل مواسمها وأكثرها تميزا.

واعتبارا من 17 ديسمبر، ستشغل طيران الجزيرة رحلتين مباشرتين أسبوعيا بين الكويت وبراغ، بمواعيد تتناسب مع عطلة المدارس الشتوية وموسم السفر خلال فترة الأعياد. وستستمر هذه الخدمة الجديدة حتى 7 فبراير 2027، في خطوة مهمة لتطوير خط الكويت ـ براغ، حيث توسع طيران الجزيرة للمرة الأولى تشغيل هذه الوجهة التي اعتادت خدمتها خلال موسم الصيف الأوروبي لتشمل موسم الشتاء.

وقال باراثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «لطالما كانت براغ من الوجهات الصيفية المفضلة بالنسبة لمسافرينا، ويسعدنا اليوم أن نخطو خطوة جديدة بإطلاق رحلاتنا هذا الشتاء للمرة الأولى إلى العاصمة التشيكية. وتتزامن هذه الرحلات مع عطلة المدارس وموسم الأعياد في براغ، وهو الوقت المثالي لزيارة المدينة. ففي فصل الشتاء، تقدم براغ تجربة مختلفة تماما وساحرة، بدءا من الأسواق الشتوية والقلاع وصولا إلى الأجواء الاحتفالية التي تملأ المدينة. ويسعدنا في طيران الجزيرة، بالتعاون مع هيئة السياحة التشيكية، أن نتيح للمسافرين من الكويت فرصة استكشاف براغ خلال هذا الموسم. كما تعكس هذه الخدمة الجديدة التزامنا بتطوير خطوطنا الموسمية الناجحة بما يلبي الطلب المتزايد في السوق».

وتعد براغ منذ سنوات إحدى الوجهات الأوروبية المفضلة للمسافرين من الكويت والمنطقة، بما تتميز به من المدينة القديمة التاريخية وقلعة براغ وجسر تشالز والساعة الفلكية والأحياء الساحرة الممتدة على ضفاف النهر والمتاحف والمعارض العالمية والمقاهي النابضة بالحياة والإرث الثقافي الغني. وفي فصل الشتاء، تقدم المدينة تجربة مختلفة بطابعها الخاص، مع الأسواق الاحتفالية والفعاليات الموسمية والشوارع والساحات المضاءة، إلى جانب المأكولات الشتوية المميزة.

وتعد أسواق براغ الشتوية الشهيرة، بما فيها الفعاليات المقامة في ساحة البلدة القديمة، من أبرز معالم موسم الأعياد في المدينة، ما يجعلها وجهة جذابة بشكل خاص للعائلات والمسافرين الباحثين عن عطلة شتوية أوروبية.

وقالت باربرا أنديلوفا، مدير التسويق الدولي لمنطقة الشرق الأوسط والهند في هيئة السياحة التشيكية: «يسعدنا التعاون مع طيران الجزيرة لإطلاق أولى الرحلات الشتوية بين الكويت وبراغ. وفي حين تحظى براغ بالفعل بمكانة مميزة لدى المسافرين من الكويت خلال أشهر الصيف، يكشف فصل الشتاء عن جانب مختلف من المدينة، بأسواقها الاحتفالية ومعالمها التاريخية وتجاربها الثقافية وأجوائها الموسمية الفريدة. وستجعل هذه الرحلات الجديدة اكتشاف جمال التشيك خلال أحد أكثر مواسم العام سحرا أكثر سهولة للمسافرين من الكويت والمنطقة. ونتطلع إلى استقبال المزيد من الزوار ومواصلة تعزيز الروابط السياحية بين بلدينا».

وأطلقت طيران الجزيرة أولى رحلاتها المباشرة بين الكويت وبراغ في يونيو 2022، لتوفر رابطا جويا مهما بين الكويت وجمهورية التشيك. وفي ضوء النجاح الذي حققه الموسم الأول، أعادت الناقلة تشغيل الوجهة ضمن شبكة وجهاتها الصيفية في أوروبا، لتمنح المسافرين من الكويت خيارا مريحا للوصول إلى العاصمة التشيكية بأسعار تنافسية.

في إطار الاحتفال باليوم العالمي للقانون

«التحكيم التجاري» في «غرفة التجارة» ينظم ندوة «التحكيم والوساطة في منازعات الاستثمار والأعمال»

بدر البدر ود.يوسف الصليلي ود.شرف الشرف ود.نورة الشطي يتوسطهم د.أنس التورة خلال الندوة

عقد مركز الكويت للتحكيم التجاري، التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع جمعية المحامين الكويتية، يوم الثلاثاء الموافق 15 سبتمبر 2026، ندوة علمية متخصصة بعنوان «التحكيم والوساطة في منازعات الاستثمار والأعمال»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للقانون، في قاعة البوم بمبنى الغرفة.

وشهدت الندوة حضورا واسعا من المختصين والمهتمين بالشأن القانوني والاستثماري، وشارك في تقديم محاورها نخبة من الخبراء والأساتذة القانونيين، هم: بدر البدر عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بمركز الكويت للتحكيم التجاري، والرئيس السابق لمجلس الإدارة واللجنة القانونية والفنية لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ود.يوسف الصليلي أستاذ القانون الدولي وعضو هيئة التدريس في كلية القانون الكويتية العالمية، وعضو مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمركز الكويت للتحكيم التجاري، ود.شرف الشرف أستاذ القانون الدولي الخاص والتحكيم بكلية الحقوق، جامعة الكويت، ود.نوره الشطي دكتوراه في القانون الخاص من جامعة ستراسبورغ الفرنسية، والمحاضرة سابقا في كلية الحقوق، جامعة الكويت، وكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

واستعرض المحاضرون رؤى قانونية وعملية شاملة تناولت أهمية الوسائل البديلة لفض المنازعات من حيث المعايير والظروف التي تجعل التحكيم هو الخيار الأمثل للشركات والمستثمرين مقارنة بالقضاء العادي، خاصة عند الحاجة إلى السرعة في الحسم، والسرية التامة، والتخصص الفني لدى المحكمين، كما سلطوا الضوء على القواعد الدقيقة والأسس القانونية السليمة لكتابة شرط التحكيم أثناء إبرام العقود، بما يضمن نفاذه وتجنب أي بطلان أو غموض قد يعطل حل النزاع مستقبلا، كما تطرقوا إلى دور القضاء في دعم إجراءات التحكيم من حيث أهمية الشراكة والتكامل بين القضاء الوطني والتحكيم التجاري، حيث يتدخل القضاء لتقديم الدعم الإجرائي والتدابير التحفظية والتنفيذية التي تكفل سير عملية التحكيم بسلاسة وفاعلية.

وفي ذات السياق، استعرض المحاضرون الآليات القانونية والاتفاقيات الدولية التي تسهل الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها محليا ودوليا، ما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي في النظام القانوني للدولة، كما ألقوا الضوء على دور الوساطة كآلية مرنة وأقل تكلفة تسهم في حسم الخلافات في مراحلها الأولى، والحفاظ على استمرارية العلاقات التجارية بين الأطراف ورجال الأعمال دون الحاجة إلى خوض نزاعات قضائية طويلة.

وأكدت الندوة أن التحكيم والوساطة يمثلان ركيزة أساسية في دعم بيئة الاستثمار وتوفير الأمان القانوني للقطاع التجاري في دولة الكويت، وتكمن الأهمية الجوهرية للتحكيم التجاري في كونه وسيلة سريعة ومرنة لمواكبة التغيرات المتسارعة في حركة التجارة العالمية وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، فضلا عن دوره في تخفيف الأعباء عن كاهل المحاكم العادية وضمان السرية وحماية العلاقات الاستثمارية.

وتأتي هذه الفعالية في إطار الحرص المستمر لـ «مركز الكويت للتحكيم التجاري» و«جمعية المحامين الكويتية» على رفع الكفاءة والوعي القانوني لدى المشاركين، وتطوير قواعد التوفيق والتحكيم لتتوافق مع أعلى المعايير والممارسات الدولية في مجال فض المنازعات.

جانب من الحضور

تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية ينعش المعدن بعد 3 جلسات من الخسائر

الذهب يستعيد بريقه ويرتفع بعد رفع الفائدة الأميركية

وكالات: عادت أسعار الذهب إلى الارتفاع في تعاملات أمس (الخميس)، لتعوض جانبا من خسائرها الأخيرة، مستفيدة من تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية وهدوء موجة صعود الدولار، وذلك بعد يوم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 2023.

وصعد المعدن النفيس بأكثر من 1٪ ليتداول حول مستوى 4309 دولارات للأونصة، بعدما سجل مكاسب وصلت خلال الجلسة إلى نحو 1,7٪ واقترب من 4335 دولارا للأونصة، منهيا بذلك سلسلة خسائر استمرت ثلاث جلسات متتالية. وأظهرت تعاملات الخميس أن الذهب استعاد بعض قوته مع إعادة المستثمرين تقييم تداعيات التحول الجديد في السياسة النقدية الأميركية.

وجاء صعود الذهب بالتزامن مع تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية بعد القفزة التي سجلتها عقب قرار «الفيدرالي»، الأمر الذي خفف جانبا من الضغوط على المعدن النفيس، إذ عادة ما يتعرض الذهب لضغوط عندما ترتفع عوائد السندات، باعتباره أصلا لا يدر عائدا.

ويرى محللون أن تراجع العوائد في جلسة الخميس جاء بمنزلة تصحيح لرد الفعل القوي الذي شهدته أسواق السندات فور صدور قرار الفائدة، وهو ما وفر دعما للذهب، لكن بقاء العوائد عند مستويات مرتفعة نسبيا واستمرار قوة الدولار قد يحدان من قدرة المعدن على تسجيل ارتفاعات أكبر خلال المدى القريب.

وفي أسواق المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة بنحو 1,5٪ لتقترب من 64 دولارا للأونصة، كما سجل كل من البلاتين والبلاديوم مكاسب خلال تعاملات الخميس، بالتزامن مع تحسن شهية المستثمرين تجاه المعادن بعد التقلبات الحادة التي أعقبت قرار «الفيدرالي».

النفط يواصل التراجع مع انحسار مخاوف اضطراب الإمدادات

وكالات: تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية، الخميس، مواصلة خسائرها، بعد تقارير عن عرض السعودية شحنات إضافية من الخام عبر سلطنة عمان، ما خفف المخاوف من اضطرابات الإمدادات، رغم بقاء الأسعار فوق 100 دولار للبرميل وسط القلق من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 19 سنتا، بما يعادل 0,2٪، إلى 105,64 دولارات للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 33 سنتا، أو 0,3٪، إلى 102,10 دولار، وكان الخامان قد تراجعا بنحو 3 دولارات للبرميل، الأربعاء الماضي.

وقال هيرويكي كيكوكاوا، كبير الاستراتيجيين لدى «نيسان سيكيوريتيز إنفستمنت»، إن المخاوف بشأن شح الإمدادات «تراجعت قليلا».

وأضاف أن التوقعات بإحراز تقدم نحو تهدئة التوترات في الشرق الأوسط قبيل القمة الأميركية ـ الصينية المرتقبة الأسبوع المقبل تحد أيضا من مكاسب الأسعار.

وقال محللو «ساكسو بنك» في مذكرة إن زيادة التدفقات عبر مضيق هرمز «تعوض جزئيا فقط» براميل التصدير المفقودة بعد هجمات بطائرات مسيرة أدت إلى إغلاق خط أنابيب شرق ـ غرب السعودي.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في نحو أربعة أشهر في وقت سابق من الأسبوع، بعدما أفادت مصادر في قطاع الشحن بتعليق تحميل النفط في ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر، وإلغاء الرياض بعض الشحنات المتجهة إلى عملاء أوروبيين.

ورغم تراجع أسعار النفط، لاتزال المخاوف قائمة بشأن تصاعد الحرب في الشرق الأوسط.

وفي سنغافورة، يفترض بنك «دي بي إس» في السيناريو الأساسي للربع الرابع أن تتراجع حدة الحرب الأميركية مع إيران، وأن يستقر سعر خام برنت في نطاق بين 85 و95 دولارا للبرميل.

برنامج دعم بقيمة 13 مليار دولار لتعزيز إنتاجها للرقائق

الهند تخطط للتوسع في صناعة الرقائق الإلكترونية

وكالات: افتتح رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، أمس الخميس، خطين جديدين لإنتاج أشباه الموصلات، في خطوة جديدة تندرج ضمن سعي طموح لجعل الهند في طليعة الدول المصدرة للرقائق الإلكترونية في العالم.

وكانت الحكومة الهندية قد أعلنت في يوليو الماضي عن برنامج دعم بقيمة 13 مليار دولار لتعزيز الإنتاج المحلي لهذه الرقائق، التي تعد عنصرا أساسيا في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وقال مودي، في افتتاح مؤتمر «سيميكون 2,0» الذي يجمع كبار الفاعلين في هذا القطاع في نيودلهي: «الرقائق المصنعة في الهند تباع في الهند وفي كل أنحاء العالم»، وفقا لوكالة «فرانس برس».

وكان رئيس الوزراء قد استقبل مسؤولين في شركتي «تاتا إلكترونيكس» و«سي جي باور» الهنديتين، إلى جانب ممثلين لشركات منافسة كبرى مثل «إيه إس إم إل» و«ميكرون» و«أبلايد ماتيريالز» و«إنتل» و«فوكسكون».

واستثمرت نيودلهي العام الماضي 18 مليار دولار في 10 مشاريع مرتبطة بأشباه الموصلات، من بينها افتتاح مصنعين متطورين في ضواحي العاصمة وفي بنغالور في جنوب البلاد.

ورغم أن الهند ما زالت بعيدة عن الدول الرائدة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة وتايوان وكوريا الجنوبية والصين، فإن سوق تصنيع الرقائق فيها تشهد نموا شديد التسارع، فقد ارتفعت قيمة السوق من نحو 38 مليار دولار عام 2023 إلى ما بين 45 و50 مليار دولار خلال السنة المالية 2024ـ2025، ويأمل المستثمرون أن تتجاوز القيمة 100 مليار دولار بحلول عام 2030.

وقال مودي: «لقد تجاوز نظامنا الصناعي مرحلة التأسيس ودخل مرحلة التوسع الكبير»، وجدد عزمه تدريب 100 ألف مهندس في مجالات تصميم الرقائق الإلكترونية وتصنيعها داخل الهند، إضافة إلى عشرة ملايين شخص في مجالات تطوير الذكاء الاصطناعي.

وأعلنت الهند في الأشهر الأخيرة عن استثمارات تتجاوز 200 مليار دولار من شركات هندية وأجنبية، ولا سيما في مجال بناء مراكز بيانات عملاقة، في سياق سعيها للحاق بالولايات المتحدة والصين في سباق الذكاء الاصطناعي.